تجاهل التحقيقات في عمليات التهريب بالمهرة.. تواطؤ أم تساهل؟

ما خفايا تجاهل الحكومة اليمنية وعمان للتحقيق في عمليات تهريب الأسلحة الإيرانية للحوثيين من المهرة؟

الأمناء / خاص:

لا تزال منافذ وموانئ محافظة المهرة محطة رئيسة لتهريب السلاح إلى مليشيا الحوثي الإرهابية، حيث تحظى باستمرار الدعم والمساعدة الإيرانية، وقد أدت هذه العلاقة إلى تفاقم الصراع في اليمن ومعاناة المدنيين الأبرياء.

ورغم كل عمليات التهريب من مختلف أنواع الأسلحة والمسيّرات إلا أن تجاهل الحكومة اليمنية وعمانٍ لفتح تحقيقات أو حتى محاسبة المهربين يضعها في موقف حرج تحت تساؤل التواطؤ أو التساهل..

وكان مجلس الأمن الدولي، مطلع عام ٢٠٢٢ فرض حظراً على توريد الأسلحة لمليشيا الحوثي، بعد أن تبنت عدة هجمات بطائرات مسيرة وصواريخ على الإمارات والسعودية.

ووسع القرار، الذي اقترحته الإمارات، حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على العديد من قادة الحوثيين ليشمل الحركة بأكملها، بعدما كان مقتصراً على أفراد وشركات محددة. كما اعتبر القرار الحوثيين "جماعة إرهابية"، وذلك للمرة الأولى في قرارات الأمم المتحدة. ما يستوجب في الوقت الحالي فتح تحقيقات محلية ودولية في عمليات التهريب الحاصلة.

وأشارت التقارير والمعلومات الأممية إلى أن المهرة تعمل كبوابة لنقل الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية من إيران إلى الحوثيين في اليمن عبر عمان.

وكشفت تقارير أممية في عام ٢٠٢٢ تهريب أسلحة إيرانية للحوثيين عبر الحدود العمانية. وفي ٢٠٢٢ أكد تحقيق أمني بريطاني تهريب الأسلحة عبر سواحل عمان.

تعد المهرة موقعًا استراتيجيًا للغاية للحوثيين وإيران، حيث تمتلك إيران قوة كبيرة للتأثير في المنطقة. تستغل إيران الأوضاع الجغرافية والسياسية المعقدة في المنطقة لتنفيذ أجندتها الخاصة وتوجيه ضربات لأعدائها.

وفي آخر عملية تهريب، وليست الأخيرة، تمكن موظفو جمرك صرفيت بمحافظة المهرة بالتعاون مع الجهات الأمنية من ضبط ٧٨ جهاز رقابة وتثبيت خاص بالطيران المسير كانت مخفية في جيوب سيارة انوفا تويوتا قادمة من عمان بالتزامن مع الوساطة العمانية لإنهاء الحرب في اليمن..

وأفاد القسم المختص في منظمة الجمارك العالمية، أن هذه الأجهزة تعطي ميزة للطيران المسير حيث تجعلها مقاومة للتشويش بعد ربطها بأجهزة تحديد المواقع الجي بي أس.

أبرز محاولات التهريب لمليشيا الحوثي خلال الثلاث السنوات الأخيرة عبر منافذ المهرة:

يناير ٢٠٢٤ :

- إحباط تهريب ١٠٠ محرك لطائرات مسيرة كانت مخبأة في قاطرة تحمل شحنة تجارية.
- ضبط أجهزة تشويش طيران مسير.

فبراير ٢٠٢٤ :

-ضبط ٤٠ محرك سيرفو تعمل بالبرمجة الآلية.

مارس ٢٠٢٤ :

-ضبط شحنة تتألف من ٦٠٠ جهاز لاسلكي عسكري.

-ضبط هوائيات وأجهزة راديو تحكم وقنوات.

- ضبط مانعات صواعق وبطاريات ليثيوم.
- ضبط محولات تيار ومحولات طاقة وموصلات شبكة هوائية.

مايو ٢٠٢٤

ضبط ٧٨ جهاز مراقبة وتثبيت الطيران المسيّر.

عاما ٢٠٢٣/٢٠٢٢:

- إحباط ما يزيد عن ٢٥ شحنة مهربة.
- أدوات ومعدات اتصالات عسكري.
- طائرات مسيرة وأجهزة تشويش.
- أسلحة وأدوات عسكرية ومواد كيميائية خطيرة.
- أجهزة كاشفة للذهب والمعادن.
- مسدسات ونواظير ليلية.
- إحباط تهريب ٥٢ صاروخ كورنيت مضادة للدروع كانت مخبأة في صناديق مولدات كهربائية.
- ضبط ٥٤ جاهز اتصالات عسكرية نوع موتورولا k9، بالإضافة إلى ١٦٤ قاعدة شحن تخص هذه الأجهزة.
- ضبط ٨٠٠ ألف من بطائق الهوية اليمنية.

في الختام، يجب أن يكون التصدي لتهريب السلاح إلى الحوثيين عبر المهرة من أولويات الحكومة والمجتمع الدولي، وحكومة دولة عمان التي تتدفق الأسلحة من أراضيها.

(الموت المستمر).. تقرير يوثق إجرام الإخوان والحوثيين بحق أبناء مأرب

الأمناء/ نيوزيمن:

وثق تقرير حقوقي جملة من الانتهاكات التي تعرض لها أبناء محافظة مأرب، شمال اليمن، وسط تقاسم مشترك للميليشيات الحوثية -ذراع إيران في اليمن - والسلطة الإخوانية المسيطرة على المناطق المحررة في المحافظة.

التقرير أصدرته منظمة مساءلة لحقوق الإنسان، وتم إشهاره الخميس، تحت عنوان "الموت المستمر" وتضمن أكثر من ٦٠ حالة انتهاك طالت المدنيين خلال الفترة من يناير ٢٠١٩ وحتى مارس ٢٠٢٤. وتنوعت بين استهداف المدنيين سواء بالقصف والاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب، بالإضافة إلى الانتهاكات المتعلقة بالممتلكات العامة والخاصة، سواء بالتدمير أو التفجير أو النهب.

وأوضح التقرير أن الانتهاكات أسفرت عن سقوط ضحايا مدنيين وتضرر آخرين من المدنيين والنازحين داخلياً في مأرب جراء تعرضهم لأنماط مختلفة وانتهاكات متعددة ارتكبتها أطراف النزاع وطالت الحقوق والحريات الأساسية، وتضمنت استهداف المدنيين بشكل مباشر، والألغام والقذائف غير المتفجرة، وتجنيد الأطفال، والاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء التعسفي، والقتل التعسفي.

لم يغفل التقرير أنماط انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الميليشيات الحوثية وسلطة الإخوان في مأرب، والتي طالت مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية، من بينها وقف الاختفاء القسري وحماية الأطفال من التجنيد والاستغلال والاعتداء على الممتلكات.

ووثق التقرير ٢١ حالة اعتقال وإخفاء قسري، ١٤ حالة اعتقال ارتكبتها القوات الأمنية والعسكرية المحسوبة على الإخوان في مأرب، منها ٤ حالات وقعت على النساء. في حين باقي الحالات سجلت من قبل الحوثيين وقوات حكومية أخرى.

كما أورد التقرير نحو ١١ حالة اعتداء وتدمير ممتلكات عامة وخاصة، منها ٧ حالات ارتكبتها ميليشيا الحوثي، بينها مدرسة ومركز صحي ومنازل مواطنين. في حين ارتكبت القوات الإخوانية عمليات تدمير جزئي لمنازل مواطنين في مناطق سيطرتها.

التقرير تضمن أيضا توثيق عدد من حالات تجنيد الأطفال في مناطق الحكومة والحوثيين، وكذا حالات زواج قاصرات واعتداء وتوقيف عن العمل في مناطق القوات الحكومية الموالية للإخوان.

وأكد مهدي بلغيث، رئيس منظمة مساءلة لحقوق الإنسان: "أن المدنيين والنازحين في مأرب ما زالوا يتعرضون لشتى صنوف الانتهاكات، بدءاً من عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إليهم، وحتى استهدافهم عسكرياً، وهو ما ضاعف من مأساتهم ومعاناتهم، وأدى القصف الجوي والبري على المناطق الآهلة بالسكان، والاستهداف المباشر لمخيمات ومواقع النزوح في محافظة مأرب إلى خسائر بشرية بالغة في أوساط المدنيين وأضرار في الممتلكات المدنية".

ودعا بلغيث إلى أهمية التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، والتشديد على الحاجة الملحة لتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق. مطالبا المجتمع الدولي بإعادة النظر في تشكيل تحقيق شامل وموضوعي، لتحقيق العدالة والسلام والاستقرار في المنطقة وضمان عدم الإفلات من العقاب.